



التاريخ: ٢٣/٤/٢٠١٩م

الأخ اللواء / توفيق أبو نعيم
وكيل وزارة الداخلية والأمن الوطني
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: محضر اجتماع بخصوص تقرير هيومن رايتس ووتش

بداية نسأل الله العليّ القدير أن يصلحكم كتابنا هذا وأتم في أحسن حال وعلى خير ما يرام،

بالإشارة للموضوع أعلاه، وبناءً على تعليماتكم لنا بالرد على تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش من خلال لجنة مكونة من:

- | | | |
|--------|---------------------|------------------------------------|
| رئيساً | مكتب المراقب العام | ١. عقيد حقوقي/ خالد محمود أبو سيدو |
| عضواً | جهاز الشرطة | ٢. عقيد/ محمد زهدي أبو عمشة |
| عضواً | جهاز الأمن الداخلي | ٣. مقدم حقوقي/ وائل موسى اللداوي |
| عضواً | مكتب المراقب العام | ٤. مقدم/ نور الدين جبر أبو نعمة |
| عضواً | التأهيل والإصلاح | ٥. رائد حقوقي/ عمر خضر سعد |
| عضواً | هيئة القضاء العسكري | ٦. رائد حقوقي/ طارق عادل خليفة |
| عضواً | المكتب الإعلامي | ٧. رائد/ محمد هشام أبو صفيّة |

الإجراءات:

- تم الاطلاع على التقرير ودراسته.

توطئة:

أولاً/ نتقدم نحن في وزارة الداخلية والأمن الوطني بالشكر والتقدير لمنظمتكم "هيومن رايتس ووتش" على جهودكم وحرصكم للدفاع عن حقوق الانسان وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ونؤكد في وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة على ترحيبنا التام بمنظمتكم، وإننا على اتم الاستعداد لفتح كافة أبواب مكاتب وأماكن عمل أجهزة الوزارة بلا استثناء، وإن هذا التوجه إنما هو مبدأ نعمل من خلاله مع كافة الهيئات الحقوقية والمحلية والدولية، والتي تقوم بتنفيذ زيارات دورية لمراكز التوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" التابعة للوزارة.

ثانياً/ نشمن حرصكم على التواصل معنا للاستفسار حول بعض القضايا التي وردت في تقريركم بخصوص وضع الحريات في قطاع غزة، وعليه نفيديكم بأننا على تواصل دائم مع مؤسسات حقوق الانسان داخل قطاع غزة ومنهم: (الهيئة المستقلة لحقوق الانسان-المركز الفلسطيني لحقوق الانسان-مركز الميزان) واللجنة الدولية الصليب الأحمر كما اسلفنا لكم سابقاً، والتي تم التوقيع معها على مذكرات تفاهم عديدة، ونؤكد أن أبواب

الوزارة مفتوحة أمام زياراتهم خصوصاً مراكز التوقيف ومراكز التأهيل والإصلاح "السجون"، كما وتعقد الوزارة بشكل دوري ورشات عمل ولقاءات مع مؤسسات حقوق الانسان المحلية والدولية بهدف تعزيز حالة الحريات وحقوق الانسان في قطاع غزة وتدريب الكوادر البشرية من خلال مكتب المراقب العام بوزارة الداخلية والجهات الأخرى في الوزارة.

وبعد اطلعنا على المخاطبة المرسله من المنظمة ودراستها، نورد التقرير الآتي الذي يجب ويوضح التساؤلات والاستفسارات الواردة في المخاطبة:

١- بخصوص ما ورد في تقريركم بشأن الاستفسار عن السجلات الخاصة بعمليات الاحتجاز وكذلك الأساس القانوني للاحتجاز وتاريخ الافراج:

- نفيكم علماً بأنه يتم فتح سجل لكل موقوف فور دخوله لمراكز التوقيف، وهذا السجل يحتوي على مجموعة من البيانات الشخصية والقانونية، مثل: (بطاقة تعريف النزير-بطاقة معاينة طبية-جميع التوقيفات الصادرة من النيابة أو المحكمة -لائحة الاتهام -محضر جلسة الحكم -أوامر الحبس الصادرة من المحكمة -أوامر الافراج الصادرة من الجهات المختصة...إلخ)، بالإضافة إلى وجود برنامج أرشفة إلكتروني لجميع البيانات السابقة. "مرفق طيه التعليمات بخصوص محتويات سجلات الموقوفين".

٢- أما بخصوص ما ورد في تقرير منظمكم بخصوص "كم عدد عمليات الاعتقال التي قامت بها قوات أمن تابعة لوزارة الداخلية، عبر الأجهزة المختلفة، بين ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م، ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٩م؟".

- بخصوص عدد الأشخاص الموقوفين لدى وزارة الداخلية في جميع أماكن التوقيف في الفترة المذكورة (٤٢٣٥)، ما بين موقوف قيد المحاكمة ومحكوم وهم موزعين كالتالي:

١- عدد (٢٣٥٠) في مراكز التوقيف.

٢- عدد (١٨٨٥) في مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون).

ملاحظة: الاعداد المذكورة سواء في نظارات التوقيف أو مراكز الإصلاح والتأهيل موقوفين بناءً على قرار من السلطات القضائية على العديد من الجرائم المختلفة منها على سبيل المثال: (مخدرات-قتل-ذمة مالية-أخلاقيات-سرقة-جرائم أموال-اعتداء-سطو...إلخ).

أ- كم عدد الاعتقالات التي نجمت عن منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي؟

- تم استدعاء العديد من الأشخاص بسبب منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وبعد الاستجواب تم توجيه الاتهام لعدد (٢٤) شخص، وإحالتهم للجهات القضائية المختصة، والأشخاص الذين تم توقيفهم ليس بسبب حرية الرأي والتعبير وإنما بسبب الإساءة للغير والاعتداء على حقوق الآخرين، كما وأن المواثيق الدولية أكدت على الحق في حرية الرأي والتعبير، إلا أنها في ذات الوقت وضعت قيوداً على هذه الحرية عند مساسها بالنظام العام

والممتلكات الخاصة والعامة في الدولة، وهذا ما أكدته الفقرة الثانية من المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- ومن هنا يجب ألا تكون حرية الرأي بالإساءة للغير، لأن حرية الشخص تنتهي عند المساس بحرية الآخرين، والقانون الفلسطيني نظم عقوبات لجرائم الذم والقدح والإساءة والتشهير بالغير وفقاً لقانون العقوبات الفلسطيني رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦.

ب- كم عدد الاعتقالات التي جرت في سياق تظاهرات "بدنا نعيش"؟

- تم استدعاء عشرات الأشخاص من مثيري الشغب الذين اعتدوا على الممتلكات الخاصة والعامة خلال تظاهرات "بدنا نعيش"، وتم الإفراج عن معظمهم خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة باستثناء عدد (٩) أشخاص من المحرضين الأساسيين على أعمال الشغب حيث تم استجوابهم وبعد ذلك تم الإفراج عنهم جميعاً خلال أسبوع، وللعلم فإن إجراءات التوقيف كانت حسب القانون ومن قبل الجهات المختصة.

i. على أي أساس تم اعتقال المتظاهرين؟

- تم خروج المشاركين في الحراك بدون تصريح رسمي من وزارة الداخلية في غزة.
- قام المشاركون بإشعال إطارات السيارات في الشوارع العامة وإغلاق الطرق، وقاموا أيضاً بالاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، حيث تم الاعتداء على المحال التجارية، وكذلك قاموا بكسر زجاج عدد من السيارات والاعتداء على ركابها وتعريض حياتهم للخطر، وعلى سبيل المثال/ تم تحطيم سيارة الأسير المحرر/ رائد عفيشة وكان يرافقه في السيارة زوجته وأولاده أثناء سيرهم في الطريق العام.
- من بين المعتقلين المسؤولين عن التحريض شخص اعترف بأنه تم تحويل مبلغ ٢٠٠ ألف دولار للأشخاص القائمين على الحراك من قبل جهاز مخابرات رام الله.
- من خلال تحقيقات الأجهزة الأمنية ثبت وجود رسائل واتصالات من جهاز مخابرات رام الله تحرض على أعمال الشغب وإثارة الفوضى لزعة الوضع القائم، وهذا يؤكد بأن الحراك سياسي بامتياز ويقصد منه إثارة الفتن وتعريض حياة المواطن وممتلكاته للخطر.

ii. كم كان عدد الصحفيين في صفوف المعتقلين؟

- لم يتم اعتقال أو استدعاء أحد على طبيعة عمله كصحفي، والمواطنين الذين تم استدعائهم غير مسجلين أو معروفين لدينا كصحفيين

iii. كم كان عدد الذين يعملون لدى منظمات حقوقية في صفوف المعتقلين؟

- لم يتم توقيف أي شخص من العاملين في المنظمات الحقوقية، وإذا كان لديكم أسماء نتمنى عليكم تزويدنا بها للقيام بالإجراءات القانونية اللازمة.

iv. كم عدد الذين "اتهموا بمناهضة السياسة العامة للثورة"؟

- في سياق تظاهرات بدنا نعيش لم يتم توجيه تهمة مناهضة السياسة العامة للثورة لأي أحد من المتظاهرين، لأنه كما ذكرنا سابقا تم الافراج عن جميع الموقوفين على خلفية التظاهرات في مدة أقصاها اسبوع.

ج- كم عدد الذين اتهموا بـ "النيل من الوحدة الثورية" أو "إساءة استخدام التكنولوجيا"؟

- بالنسبة للأشخاص الذين اتهموا بـ "النيل من الوحدة الثورية" بلغ عددهم (١٥) شخص.

- أما بخصوص الأشخاص الذين اتهموا بـ "إساءة استخدام التكنولوجيا" فبلغ عددهم (٢٧) شخص.

٣- كم عدد الذين تحجزهم وزارة الداخلية حاليا؟ ما هو توزيع تفاصيل أماكن احتجاز المعتقلين؟

تقوم وزارة الداخلية بإيداع السجناء في مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" الموزعة على محافظات قطاع غزة حيث بلغ العدد الإجمالي لهم (١٨٨٥)، وهم متهمون بارتكاب جرائم متنوعة مثل: (مخدرات-قتل-ذمة مالية-أخلاقيات-سرقة-جرائم أموال-اعتداء-سطو...إلخ).

- وهم موزعين على النحو التالي:

- مركز إصلاح وتأهيل غزة "الكتيبة": (٣٦٥) نزيل.
- مركز إصلاح وتأهيل أنصار "طيبة": (٣٧٦) نزيل.
- مركز إصلاح وتأهيل الشمال: (٢٣٣) نزيل.
- مركز إصلاح وتأهيل الوسطى: (٢٨٢) نزيل.
- مركز إصلاح وتأهيل اصداء: (٢٠١) نزيل.
- مركز إصلاح وتأهيل خانيونس: (٣٨١) نزيل.
- مركز إصلاح وتأهيل النساء: (٤٧) نزيل.

٤- كم عدد الشكاوى المتعلقة بالاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة والتعذيب المزعومين على أيدي قوات الامن في قطاع غزة التي تم تقديمها بين ١ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨م، ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١٩م؟.

- بلغ عدد الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة المزعومين على أيدي قوات الامن في قطاع غزة خلال الفترة المذكورة عدد (٤٧) شخص، تقدموا بشكاوى رسمية لدى الجهات الرقابية في وزارة الداخلية وعبر المؤسسات الحقوقية، وتمت متابعة هذه القضايا ورفع التوصيات بالخصوص.

٥- كم عدد التحقيقات التي فتحت في الاعتقالات التعسفية والتعذيب المزعومين من القوى الأمنية؟

- بلغ عدد التحقيقات التي فتحت من قبل الجهات الرقابية في الاعتقالات التعسفية وسوء المعاملة عدد (٨) ويمكن تزويدكم بنتائج التحقيقات.

أ. ماذا كانت نتائج التحقيقات؟

- تم اكتشاف أن عدد (٣٩) شكوى غير صحيحة، وفي المقابل هناك عدد (٨) شكاوى صحيحة وتم تشكيل لجان تحقيق لها.

ب. كم عدد التحقيقات التي خلصت إلى وجود مخالفات من جانب قوات الأمن؟

- من خلال اللجان (الثمانية) تم التأكد من وجود مخالفات من قبل أفراد من قوى الامن، وهي تجاوزات فردية.

ت. كم عدد الحالات التي تبين فيها أن الاعتقال تعسفيًا؟

- بلغ عدد الحالات التي تبين فيها أن الاعتقال تعسفي (٣) حالات.

ث. كم عدد الحالات التي وجد فيها إساءة معاملة المحتجز؟

- بلغ عدد الحالات التي وجد فيها إساءة معاملة المحتجز (٤) حالات.

ج. كم عدد الحالات التي تم فيها اكتشاف أن المحتجز تعرض للتعذيب؟

- تعاون مكتب المراقب العام مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعد اصدارهم تقرير بخصوص هذا الموضوع حيث كان هناك عدد من الحالات، وتم تشكيل لجنة بالخصوص للمعالجة ومحاسبة المتجاوزين، وفي الأيام السابقة تم إحالة قضية في هذا الموضوع للنائب العام لأخذ المقتضى القانوني بحقه.

٦- كم عدد الحالات التي تلقى فيها عنصر من قوات الامن عقوبة إدارية لتورطه في الاعتقال التعسفي أو سوء معاملة أو تعذيب معتقل؟ يرجى ادراج تفاصيل عن أعداد الذين تعرضوا لكل شكل من اشكال العقوبات الإدارية.

- يوجد سبع حالات متورطة في الاعتقال التعسفي أو سوء معاملة وتم معاقبتهم ادارياً بالحجز (حبس) مدد تتراوح من أسبوع إلى شهر، إضافة للنقل من أماكن عملهم حتى لا يتم تكرار المخالفة.

- أما بخصوص التورط في التعذيب فتم إحالة عنصر من قوى الامن للنيابة العامة لمحاسبته.

٧- كم عدد الحالات التي احيل فيها أحد افراد قوات الامن إلى المحاكمة بسبب تورطه في الاعتقال التعسفي أو سوء معاملة أو تعذيب معتقل؟

- يوجد قضية واحدة تمت احوالها للقضاء العسكري تتعلق بسوء المعاملة.

أ. ماذا كانت نتيجة هذه الإحالات؟

- تم قبول القضية من القضاء المختص وجاري النظر في الدعوة.

ب. كم عدد القضايا التي تم اسقاطها؟

- لا يوجد قضايا تم اسقاطها.

ت. كم عدد القضايا التي خضعت للمحاكمة؟ يرجى ادراج تفاصيل التهم الموجهة في كل حالة.

- قضية واحدة تتعلق بسوء المعاملة.

ث. كم عدد القضايا التي اسفرت عن اذانة؟

- ما زالت القضية قيد المحاكمة ويمكن اطلاعكم على التفاصيل.

ج. كم عدد القضايا التي لم يبت بها بعد؟

- قضية واحدة فقط.

٨- هل عدلت وزارة الداخلية سياساتها وإجراءاتها، أو وضعت أي آليات أو إتخذت أي خطوات ملموسة فيما

يتعلق بالاحتجاز منذ ٢٣ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠١٨؟ وفي هذه الحالة ما الذي قامت به تحديداً؟

- اتخذت الوزارة عدة إجراءات لمكافحة التعذيب وسوء المعاملة وعقدت العديد من ورشات العمل والدورات

المتخصصة، وأصدرت عدة تعاميم بالخصوص، مرفق طيه بعض نماذج من التعاميم الخاصة بذلك.

٩- هل ستعاونون تعاوناً تاماً مع مراقبة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في البروتوكول الاختياري؟

- إن وزارة الداخلية والأمن الوطني ملتزمة بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والتي صادقت عليها فلسطين

خصوصاً العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب، كما أن سياسة

الاعتقالات التعسفية والتعذيب ممنوعة لدى الوزارة، حيث إن الخطوط العريضة لسياسة وتوجيهات قيادة

وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة نحو التصدي لكل أشكال وأصناف التعذيب، ونسعى جاهدين للتغلب

على كل المعوقات التي يمكن ان تواجه عملنا في وزارة الداخلية ممثلة بكافة الجهات الرقابية التي تعمل

جاهدةً على إعداد الكوادر البشرية واكسابها الخبرة اللازمة للحد من ارتكاب المخالفات القانونية.

١٠- هل توجد خطوات تعتمون اتخاذها، لمعالجة الاعتقالات التعسفية المنهجية وسوء المعاملة والتعذيب

على ايدي قوات الامن؟

- بداية لا يوجد اعتقالات تعسفية أو سوء معاملة أو تعذيب ممنهج في وزارة الداخلية، وإنما هناك أخطاء

فردية يتم معالجتها ومحاسبة مرتكبيها.

- تسعى وزارة الداخلية بكل طاقاتها لإعداد الكادر البشري المؤهل لإنفاذ القانون، من خلال:

١. عقد الدورات التدريبية اللازمة.

٢. المسائلة القانونية في حال التجاوزات.

٣. التنسيق المستمر والمتواصل مع مؤسسات حقوق الإنسان والمجتمع المدني.

٤. نشر التوعية الاجتماعية عن طريق الجهات المختصة بوزارة الداخلية من خلال: (مكتب المراقب العام-

مفتش عام الشرطة-التوجيه السياسي والمعنوي-وحدة حقوق الإنسان-العلاقات العامة والاعلام) لإطلاع

الجمهور على حقوقه وواجباته القانونية وتوجيه الجمهور لتقديم شكوى لدى الجهات المختصة في حال تعرضه للظلم او الإنتقاص من حقوقه التي كفلها القانون.

-نود أن نشير إلى جملة من المبادئ الأساسية:

١. نؤكد في وزارة الداخلية والأمن الوطني في غزة على ترحيبنا التام بمنظمتكم، وأنا على اتم الاستعداد لفتح كافة مكاتب وأماكن عمل أجهزة الوزارة بلا استثناء، وأن هذا التوجه انما هو مبدأ نعمل من خلاله مع كافة الهيئات الحقوقية المحلية والدولية، والتي تقوم بتنفيذ زيارات دورية إلى مراكز التوقيف وكذلك مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون " التابعة لوزارة الداخلية بغزة.

٢. لدينا في وزارة الداخلية مكتب المراقب العام والذي يشرف على أداء وإجراءات الأجهزة والإدارات المركزية التابعة للوزارة، ومن ضمنها جهاز الامن الداخلي، وولتقي في جولاتنا الرقابية بكافة الموقوفين، ونتفحص أماكن التوقيف وكذلك مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون " التابعة لوزارة الداخلية بغزة بشكل دوري.

٣. إننا في مكتب المراقب العام لدينا وحدة مختصة لاستقبال شكاوى المواطنين والهيئات الحقوقية كما أن لدينا مكاتب في جميع محافظات قطاع غزة لذات الغرض، ونمتلك من الاليات ما يعيننا بفحص الشكوى وإعادة حقوق الأفراد وتصويب الأخطاء.

٤. لدينا في مكتب المراقب العام إدارة قانونية تختص بتشكيل لجان في التظلمات والشكاوى التي تتطلب ذلك حسب النظام، وفي مخرجات لجان التحقيق غالباً ما تصدر عقوبات بحق المتجاوزين ومنها الحجز والتوقيف والنقل من مكان العمل وتنزيل سنوات أقدمية أو حتى تنزيل رتبة كاملة، وإن ملفات هذه اللجان متوفرة طرفنا ويمكنكم الاطلاع عليها أو من قبل مندوبين يمثلونكم.

٥. تم افتتاح دائرة المظالم وحقوق الانسان في مكتب مفتش عام الشرطة بغزة، حيث قام مكتب مفتش عام الشرطة بوضع يافطات جلدية معلقة تتضمن عنوان وأرقام هواتف وجوالات المكتب والموقع الالكتروني للتواصل، وتحمل رسالة للمواطنين بأن:

أ. الشرطة في خدمة المواطن لضمان حقوقه وليس لسلبه إياها.

ب. عدم التردد في تقديم أي شكوى في حال شعور المواطن بأي ظلم أو تقصير أو تعدي من قبل رجال الشرطة.

ختاماً:

١. فإننا في وزارة الداخلية والأمن الوطني نؤكد بترحابنا بزيارتكم لنا، ونؤكد أن مكاتب الوزارة ومقراتها مفتوحة لكم أو لمن يمثلكم في أي وقت.

٢. نؤكد ترحابنا الدائم بالهيئات الحقوقية وفتح كافة الأبواب أمامها حتى ولو كانت نتائج عملها لا تتسم بالموضوعية أحياناً، ونشير هنا إلى بعض الهيئات والمؤسسات التي تزور مراكز التوقيف وكذلك مراكز الإصلاح والتأهيل "السجون" التابعة للوزارة، ومنها اللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة وكافة المؤسسات والهيئات والمراكز الحقوقية في قطاع غزة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

عميد/ محمد عبد الله لاني

مراقب عام وزارة الداخلية والأمن الوطني